أثر
Atar الأسبوعية
العدد (10)، الخميس، 14 ديسمبر 2023م

من أين سيأتي قمح الشتاء الوشيك؟

عارف الصاوي

في يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2023، عقد محافظ مشروع الجزيرة مؤتمراً صحفياً في ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، وسط السودان، تحدث فيه عن مشاورات بين وزارة الزراعة والغابات الاتحادية وإدارة مشروع الجزيرة والبنك الزراعي السوداني، انتهت بالاتفاق على رهن أصول مشروع الجزيرة، والمُقدّرة بـ102 مليار جنيه للبنك الزراعي السوداني، على أن يقوم بتمويل زراعة القمح للموسم الشتوي 2023-2024.

بحسب وكالة الأنباء السودانية «سونا»، فإن مشروع الجزيرة يعتزم تمويل زراعة 300 ألف فدان بالقمح، خلال الموسم الزراعي الشتوي الحالي، بتمويل يبلغ 75 مليار جنيه، يتولى توفيرها البنك الزراعي ضمن اتفاق الرهن. وجّه الدكتور عمر محمد مرزوق رؤساء الأقسام والمفتشين بأقسام المشروع، بالإسراع في استكمال توزيع مدخلات إنتاج محصول القمح.

يشمل هذا التمويل المُدخلات الزراعية والوقاية والإرشاد والإشراف، حيث تحدّدت أسعار التمويل بواقع 51 ألف جنيه لجوال التقاوي زنة 60 كيلوغراماً و45 ألف جنيه لجوال الداب، بينما بلغ جوال اليوريا 38 ألف جنيه. إضافة إلى ذلك، هناك 65.5 ألف فدان، سيجري تمويلها بمنحة من برنامج الغذاء العالمي، إذ تعادل 30 بالمائة من المساحة المستهدفة لهذا الموسم، و20 ألف فدان سيجري تمويلها ذاتياً. وحسب مدير الإدارة الزراعية بمشروع الجزيرة، فمن المتوقع أن تكتمل العمليات الزراعية في 21 ديسمبر المقبل.

في الأسبوع ذاته، أصدرت المديرة التنفيذية لمحلية مروي شمال السودان سمية حسين، قراراً بتكوين اللجنة العليا للموسم الزراعي الشتوي في المحلية. وتختص اللجنة بتحديد المساحات المُتاحة لزراعة الموسم الشتوي، بالتركيز على زراعة محصول القمح، ووضع المقترحات العملية للتوسع في زراعته. تنسق محلية مروي مع شركة زادنا العالمية لتوفير الآليات المطلوبة، ومع البنك الزراعي في توفير التمويل اللازم

للمدخلات الزراعية، حيث تستهدف محلية مروي زراعة 38 ألف فدان 16.600 فدان منها مخصصة لزراعة القمح.

في أغسطس الماضي أوردت وكالة السودان «سونا» مجتزأ من تقرير لوزارة الزراعة السودانية، تعرض فيه خطتها للموسم الزراعي الصيفي، وهي تتركّز بصورة أساسية على الحبوب الأساسية «الذرة والدخن». وكان السودان قد حقّق طفرة كبيرة في إنتاجية الموسم الزراعي الصيفي السابق 2022، وكان إجماليّ إنتاج الموسم 8 ملايين طن من الذرة والدخن مُجتمعَيْن.

عادة ما يحتاج السودان إلى حوالي 5 ملايين طن من الحبوب للاستهلاك المحلي، عليه استطاع الناس تخزين 3 ملايين طن من الحبوب، وحينما بدأت الحرب في أبريل 2023، كانت مخازن الذرة هي العامل الأساسي لإنقاذ ملايين من أهل السودان، يعتمدون بشكل أساسي على الذرة والدخن (راجع/ي مجلة **أتَـر**، العددين 1 و9).

كانت خطة الحكومة المُنهَكة بعد اندلاع الحرب، تعتمد على شراكات والتزامات المانحين، ومعظمها التزامات قبل الحرب. اعتمدت خطة وزارة الزراعة في السودان خلال الموسم الزراعي الصيفي على منحة من الحكومة النرويجية، بمبلغ 15 مليون دولار كان قد جرى توقيعها قبل الحرب. تولّت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو» توزيع المنحة على أساس تقاوي محسّنة وُزِّعت على 600 ألف من المزارعين الصغار. إضافة إلى ذلك تولّت الفاو توزيع 8840 طناً من التقاوي للمزارعين.

دائماً ما كان عبء الموسم الزراعي الصيفي يقع على عاتق المزارعين الصغار ومشاريع الزراعة الآلية وشبه الآلية، لكن ترتيبات الموسم الشتوي تختلف، إذ يعتمد بصورة أساسية على قدرات الحكومة وسياستها، وما توفره من تمويل وتوفير للتقاوي، وربما تسهيل إجراءات السوق. حالياً، أثرت الحرب بشكل أساسي على قدرة الحكومة على القيام بما يليها في دعم المزارعين خلال الموسم الزراعي الصيفي؛ لكن بكل المقاييس لا يمكن للموسم الزراعي الشتوي أن ينجح دون أن تنهض مؤسسات الحكومة بدورها في التمويل وإجازة السياسات المتعلقة بالأسعار وعمليات الريّ وتوفير الوقود والسماد كعامل أساسي في زراعة القمح، وتحديداً سماد اليوريا.

يعتمد الموسم الزراعي الشتوي اعتماداً أساسياً على زراعة القمح في مساحة تُقدَّر بـ224,700 ألف هيكتار، ويبلغ متوسط الإنتاج السنوي من القمح 648 ألف طن متري، ما يُمثّل 22 بالمائة من حاجة السودان الكلية من القمح التي تبلغ 2.8 مليون طن.

تاريخياً، ظل السودان يسد الفارق الكبير بين حاجة السكان إلى القمح والإنتاج المحلي بعمليات استيراد مُكلّفة ومدعومة من الحكومة. وحتى قبل العام 1974 كان أغلب السودانيين يعيشون على الذرة والدخن ويُنتَج القمح على نطاق ضيق في شمال السودان، لكن الإدارة الأمريكية أغرت الحكومات المتعاقبة ببيع القمح للسودان بقروض ميسرة توقفت في العام 1991م.

استمرّ القمح حاضراً في السياسة، ودفعت حكومة الإنقاذ ثمناً باهظاً في محاولتها الاستمرار في دعم القمح للحفاظ على استمرارها في السلطة حتى وصلت مرحلة العجز الكامل، وتصاعدت الاحتجاجات إلى أن أسقطت النظام في أبريل 2019.

استمرت قضية القمح مُعلَّقة على عاتق الحكومة الانتقالية، التي أعقبت سقوط نظام البشير في 2019، وحاولت بمساعدة حلفائها الجدد من المجتمع الدولي الوصول تدريجياً إلى التخلي كلياً عن الدعم الحكومي للقمح، ومع ذلك لم تستطع التقدم للأمام.

بدلاً عن ذلك، ابتكرت الحكومة الانتقالية في عامي 2020 و2021 ما عُرِفَ باسم «محفظة السلع الاستراتيجية»، وهي محفظة قادها الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي، مع عدد من البنوك والشركات الخاصة، وبعض من رجال الأعمال تحت رعاية الفريق محمد حمدان دقلو النائب الأول لرئيس مجلس السيادة – حينها - وقائد قوات الدعم السريع. دعم الفريق دقلو فكرة المحفظة ووجّه شركاته الخاصة بأن تستثمر فيها بما في ذلك البنوك التي استثمر فيها. فكرة المحفظة هي توفير موارد من العملة الأجنبية عن طريق توحيد قناة تصدير الذهب، ووضع الأموال في حسابات خارجية تُستخدم فقط لاستيراد السلع الاستراتيجية، كالقمح والوقود والأدوية.

ما هو الدور الحكومي في الموسم الزراعي الشتوي؟
عادة ما تبدأ العمليات التحضيرية لزراعة القمح في المدة من نوفمبر إلى يناير، ويبدأ الحصاد من مارس وحتى نهاية أبريل. بنهاية الموسم الزراعي الشتوي في العام الماضي، كانت حصيلة الإنتاج من القمح أقل من المتوسط لأسباب كثيرة، أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج من سماد وكهرباء ووقود. في العادة يقوم البنك الزراعي السوداني، وهو مؤسسة حكومية، بتولي تمويل معظم مدخلات الإنتاج مثل السماد والوقود والتقاوي، حيث يتيح البنك عطاءً مفتوحاً للشركات المستوردة للسماد، ويختار منها الشركة التي تُنجز عملية توفير السماد لمصلحة البنك الزراعي السوداني. تبعاً لذلك، فإن هناك مسائل تؤدي دوراً أساسياً في عملية زراعة واستيراد القمح، وتتوقف على التدخلات الحكومية، منها:

1. الري:
تتولى الحكومة الجوانب الفنية في عمليات الري. ونتيجة لخلل متعلّق بهذه العمليات، بلغت المساحات المَرْوية في العام السابق (2022) 5,900 هيكتار، وهي أقل بحوالي 35 بالمائة من العام 2021. في مشروع الجزيرة، أكبر المشاريع المرْويّة في السودان، ظلت الحكومة بعد انقلاب أكتوبر 2021، مُتردِّدة في اتخاذ القرارات، وظهر ذلك في تذبذب أسعار الوقود والكهرباء حتى مع بداية فترة الحصاد في شهر مارس.

2. التمويل:
عادة ما كانت ترتيبات تمويل الموسم الزراعي الشتوي غير موثوق فيها وغير مضمونة، لذلك تنخرط جهات كثيرة في هذه الترتيبات، مثل البنك الزراعي السوداني ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان وجمعيات المزارعين. وحينما يقترب موسم الحصاد تتجمّع هذه الكيانات مرة أخرى في سلسلة من جولات التفاوض، لتحديد السعر التأشيري لشراء القمح أو ما يُعرف بـ«صيغة السَّلَم»، وهو سعر تحدِّده الحكومة في مطلع عمليات الإنتاج، وعلى أساسه تجري حسابات المزارعين. كانت الأعوام الثلاثة السابقة صعبة على المزارعين، حيث لم تسفر المفاوضات عن ما كانوا يتمنّون من سعر، واضطرّ معظم المزارعين الذين تحدثوا إلى «**أتَـر**» إلى تفضيل تخزين محصول القمح في انتظار فرصة سعر أفضل، خصوصاً وأن البنك الزراعي طلب العام الماضي تسديد المديونيات نقداً بدلاً عن المحصول لانهيار المفاوضات حول السعر التأشيري المتفق عليه.

حينما اندلعت الحرب في أبريل 2023، كان معظم المزارعين قد انتهوا من عمليات حصاد القمح، وتغيرت ديناميكية السوق المحلي، وأصبح القمح المنتج محلياً عنصراً مهماً لمعظم الأسواق المحلية.

3. السماد

يُنفق السودان في المتوسط حوالي 100 مليون دولار سنوياً لاستيراد السماد، وكما يُظهر الشكل التوضيحي (1)، استوردت البلاد في عام 2021 سماداً بقيمة 27 مليون دولار فقط، مما فتح شهية السوق الأسود بعد التقلص الكبير لدور البنك الزراعي خلال الموسم الزراعي الشتوي في 2022 – 2023.

تسبب انقلاب أكتوبر 2021 في تضاؤل الدعم الدولي وتوقُّف المنح والتسهيلات الدولية، مما ضاعف كثيراً من تحديات الحكومة خلال موسم 2022 الزراعي. توقَّف برنامج التبادل السلعي مع برنامج الغذاء العالمي الذي كان قد وفَّرَ عملةً صعبةً لشراء القمح على دفعتين في عامي 2020 و2021، وخسرت حكومة السودان قرابة 68 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، منها 56 مليون دولار كانت مُخصَّصة للأسمدة و12 مليون دولار للمبيدات الحشرية.

قابَل ذلك أيضاً ارتفاع ملحوظ في أسعار السماد عالمياً، حيث وصل سعر سماد اليوريا إلى قرابة 970 دولاراً للطن المتري، كما يُظهر الشكل التوضيحي (2).

لا تبدو تحضيرات الموسم الشتوي مُطمْئنةً، مما يضع تساؤلات كبيرة حول قدرة الحكومة على الاستيراد، لكن الواقعية تقترح أن الحكومة ستلجأ إلى عملية تحرير واسعة للسوق حيث يجري فتح الاستيراد وفق قانون العرض والطلب ذلك لا يضمن الوفرة ، لكنه قطعاً يقود إلى غلاء الأسعار.

الشكل التوضيحي (1)

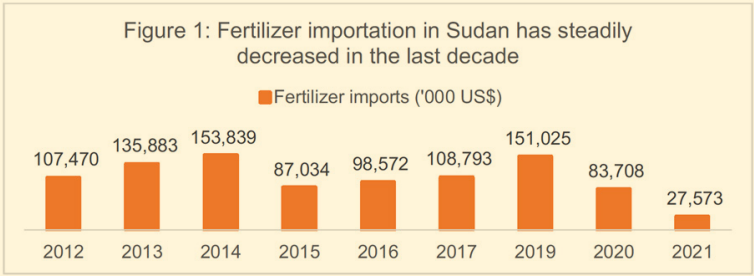

الشكل التوضيحي (2)

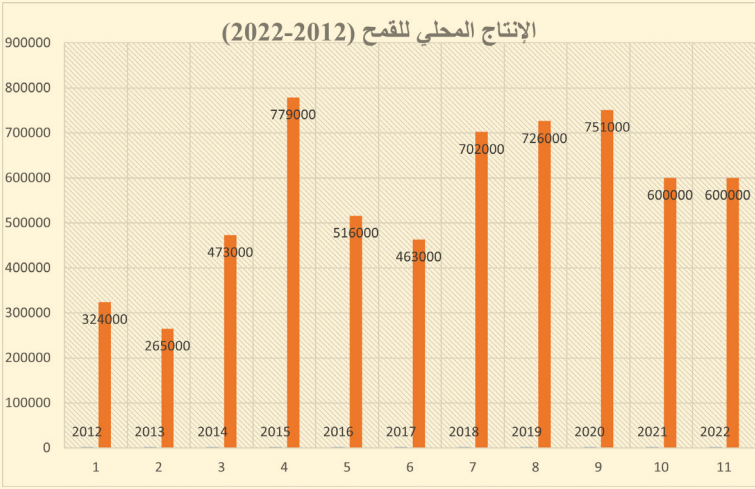

أثر
Atar
السودان ومحيطه

مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز **سودان فاكتس** للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

نعمل على السودان،
من كل مكان

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

على WhatsApp أو Signal،
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على الرقم:
+254115438212

للانضمام إلى شبكة مراسلي أثَـر في السودان الرجاء مراسلتنا على:
correspondent@sudanfacts.org

@atarnetwork